

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى موافقة لجنة شئون أعضاء قسم الرقابة بالنيابة الإدارية بمجلسه يوم ٢٦ أبريل ١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ - عين كل من السادة أعضاء الرقابة الإدارية من فئة "أ" المذكورة أسماؤهم فيما بعد في وظيفة رئيس إدارة بالمرتب الموضع قرين اسم كل منهم :

- (١) محمد قدرى أحمد الخطيب ، بمرتب قدره ٨٦٤ جنيها سنويا
- (٢) محمد على يوسف ، « « ٨٠٤ » »
- (٣) محمد حسن مبروك ، « « ٨٠٤ » »
- (٤) محمد كامل حسن ، « « ٨٠٤ » »

مادة ٢ - عين كل من السادة أعضاء الرقابة الإدارية من فئة "ب" المذكورة أسماؤهم فيما بعد في وظيفة عضو رقابة فئة "أ" بالمرتب الموضع قرين اسم كل منهم :

- (١) الحديدي أحمد صالح بدير ، بمرتب قدره ٥٨٨ جنيها سنويا
- (٢) محمد وجيه رياض الدجوى ، « « ٥٨٨ » »
- (٣) محمود عبد الفتاح عطا الله ، « « ٥٨٨ » »
- (٤) أحمد الهادي على نصار ، « « ٥٨٨ » »
- (٥) صلاح الدين إبراهيم السيد ، « « ٥٨٨ » »
- (٦) كمال أحمد السيد متولى ، « « ٥٨٨ » »
- (٧) محمد عبد الحميد محي الدين ، « « ٥٨٨ » »
- (٨) محمد فهمى يوسف ، « « ٥٨٨ » »
- (٩) محمود محمد الهادي دياب ، « « ٥٨٨ » »
- (١٠) عبد القادر عبد العظيم ، « « ٥٨٨ » »
- (١١) على توفيق هدايت ، « « ٥٨٨ » »
- (١٢) مصطفى رضوان عنان ، « « ٥٨٨ » »

مادة ٣ - عدل مرتب كل من السيدين / سعد محمد جلال ، حسن محمد شبانة عضوي الرقابة الإدارية من الفئة "ب" ليكون ٥٠٤ جنيها سنويا.

مادة ٤ - على وزير الدولة تنفيذ هذا القرار ما صدر بإمارة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يونيو سنة ١٩٦٢)  
جمال عبد الناصر

## كشف رقم "٢"

بيانات المشروعات التي تنقل الى وزارة البحث العلمى من وزارة الحربية

- (١) تصميم مراكز البحوث بالبحيرات .
- (٢) تدعيم المزارع السمكية .
- (٣) إنشاء محطة بحوث لمصايد الأسماك .
- (٤) حصر الثروة السمكية وتحسين طرق وأدوات الصيد .
- (٥) تحسين إحصاء الثروة السمكية .
- (٦) إنشاء مركز لبحوث الأسماك بحيرة ناصر .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية ، والقوانين المعدلة له ؛  
وبناء على ما عرضه مدير النيابة الإدارية ؛

قرر :

مادة ١ - عين وكيلًا عامًا للنيابة الإدارية كل من السادة :

لطيف برجس يوسف ، رئيس النيابة الإدارية

محمد سيد أحمد الشرقاوى ، رئيس النيابة الإدارية

محمد محمود سيد أحمد نمر ، رئيس النيابة الإدارية

مادة ٢ - على وزير الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يونيو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر